أثر آليات الحوكمة على المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية للفترة 2009–2018

The impact of governance on credit risk in Islamic banks for the period2009-2018

فنور هدى[1]، سمير ماجن[2]

Fennour houda[1], samir madjen[2]

[1] جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة2 (الجزائر)، houda.fennour@univ-constantine2.dz

[2] جامعة فرحات عباس–سطيف1 (الجزائر)، samir.madjen@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/16 تاريخ القبول:2023/06/22 تاريخ النشر: 2023/07/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات الحوكمة وإدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، وتم دراسة أثر متغيرات الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية باختبار عينة من 6 مصارف اسلامية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018.

أظهرت النتائج أن كل من عدد الأعضاء المستقلين في المجلس ونسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وحجم المصرف لها أثر ايجابي على المخاطر الائتمانية، بينما عدد الأعضاء في مجلس الادارة وعدد اللجان فيه ليس لهم أثر ملموس على المخاطر الائتمانية حسب العينة المدروسة في الفترة الزمنية المحددة.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المصرفية، المخاطر الائتمانية، البنوك الاسلامية، هيئة الرقابة الشرعية.

تصنيفات JEL: E42،G21،C33

Abstract:

This study aims to determine the relationship between governance variables and credit risk management in Islamic banks, and the impact of governance variables on credit risk management was studied using sectional time series data by testing a sample of 6 Islamic banks during the period from 2009 to 2018.

[1] **المؤلف المرسل:** فنور هدى، **الإيميل:** houda.fennour@univ-constantine2.dz

The results showed that the number of independent members of the Board, the percentage of shares owned by major shareholders, the number of members of the Sharia Supervisory Board and the size of the bank have a positive impact on the credit risk, while the number of members of the Board of Directors and the number of committees in it do not have a tangible effect on the credit risk according to the sample studied. in the specified time period.

Keywords: Banking governance, credit risks, Islamic banks, Sharia Supervisory Board.

JEL Classification Codes: C33, G21,E42.

1. مقدمة:

إن ممارسة الحوكمة الفاعلة داخل القطاع المصرفي تشمل أبعادا مختلفة، إلا أن التركيز يكون على بعدين أساسيين هما العائد والمخاطر، ويكون الأداء المالي للقطاع المصرفي جيداً عندما تكون ربحية هذا البنك أكبر ما يمكن، ومخاطره أقل ما يمكن، ولأن قبول العائد المرتفع يصاحبه قبول مخاطر مرتفعة ؛ حيث هدف أي بنك هو تعظيم ثروة الملاك ولأجل ذلك يحاول البنك زيادة أرباحه، من خلال الخوض في استثمارات مربحة ولكن هذا يزيد من حجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، لأن التوسع في الاستثمار قد يؤدى إلى نقصان السيولة على سبيل المثال.

وتطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يزداد أهمية وتعقيدا لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية تختلف عن العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة لوجود مجلس للإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية، تتقاطع وتتكامل أهدافهما وظائفهما.

- **إشكالية الدراسة:** من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كالآتي:

ما هو أثر آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية على إدارة المخاطر الائتمانية؟

بناءا على السؤال الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لتركيبة مجلس الادارة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.
- هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.
- هل يوجد أثر لعدد اللجان على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.
- هل يوجد أثر لتركيز الملكية على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.

- هل يوجد أثر لحجم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.

- **فرضيات البحث:** وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات الاتية:

➢ **الفرضية الأساسية:** هناك أثر إيجابي للحوكمة في المصارف والإسلامية على إدارة المخاطر الائتمانية

- **الفرضية الجزئية الأولى:** يوجد أثر إيجابي لتركيبة مجلس الادارة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.
- **الفرضية الجزئية الثانية:** يوجد أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.
- **الفرضية الجزئية الثالثة:** يوجد أثر إيجابي لعدد اللجان في مجلس الإدارة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.
- **الفرضية الجزئية الرابعة:** يوجد أثر إيجابي لتركيز الملكية على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.
- **الفرضية الجزئية الخامسة:** يوجد أثر إيجابي لحجم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.

- **متغيرات الدراسة**

- **المتغير التابع:** تم الاعتماد في قياس مخاطر الائتمان على متغير تابع هو نسبة القروض غير العاملة أو ما يطلق عليها بالديون المتعثرة في المصارف محل الدراسة خلال فترة الدراسة؛ حيث من خلالها يمكن معرفة أثر حوكمة المصارف على إدارة المخاطر الائتمانية.

حيث تحسب نسبة الديون المتعثرة بالعلاقة التالية: نسبة الديون المتعثرة= (القروض المتعثرة/إجمالي القروض)

- **المتغيرات المستقلة:** لدينا خمسة متغيرات مستقلة أساسية لحوكمة المصارف والتي تتمثل في:
  - ❖ متغير تركيبة مجلس الإدارة الذين يمكن قياسه من خلال عدد الاعضاء المستقلين في المجلس.
  - ❖ متغير حجم مجلس الإدارة والذي يمكن قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة؛
  - ❖ متغير عدد لجان المجلس والذي يمكن قياسه من خلال عدد اللجان المكونة لمجلس الادارة؛

- ❖ متغير تركيز الملكية الذي يمكن قياسه من خلال نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين؛
- ❖ متغير يتعلق بحجم هيئة الرقابة الشرعية الذي يقاس من خلال عدد الأعضاء.

- **حدود البحث**

- **الحدود الموضوعية:** يركز البحث على محاولة معرفة أثر متغيرات حوكمة الشركات والمتمثلة في: تركيبة مجلس الادارة، حجم مجلس الادارة، لجان المجلس، تركيز الملكية، حجم هيئة الشريعة الإسلامية على إدارة المخاطر الائتمانية.
- **الحدود الزمانية والمكانية:** تجسدت الحدود المكانية في عينة من المصارف التي تنشط في الجزائر وكل من العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة،والكويت والتي تضم (06) مصارف، بنك السلام الجزائري، بنك البركة الجزائري، بنك البلاد السعودي، بنك دبي الاسلامي، بنك ABC الإسلامي، بنك بيت المال الكويتي؛ وذلك بالاعتماد على البيانات المالية وبيانات الحوكمية خلال الفترة الممتدة من (2009 -2018).

- **منهج البحث:** انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث، والمتمثل في بحث أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، فان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي إضافة للمنهج التحليلي، والدراسة القياسية.

2. الجانب النظري

1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية

تتضمن الحوكمة المصرفية أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المدعين، والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على أداء البنوك.

تعرف الحوكمة المصرفية على أنها "النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياته وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين والمؤسسين) (جوناثان، 2005، صفحة 09). كما يعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية، كما تعرف الحوكمة في المصارف بأنها "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم و أصحاب المصارف مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين ".

مما سبق، نستطيع أن نقول إن قطاع البنوك بحاجة أكبر للعمل وفق مبادئ الحوكمة وذلك لارتباطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وللمخاطر الكبيرة التي تواجهها، وأهمية البالغة والمؤثرة بشكل كبير في حالة ازدهاره أو في حالة انهيار القطاع وهذي لتشابك تأثيره على الاقتصاد ككل، إذن الحوكمة هي ذلك النظام الذي يمكن كل الأطراف الفاعلة في العملية الاقتصادية من القيام بأعمال تساعد على بقاء وزيادة ربحية البنوك وحمايتها من المخاطر منها الخسائر والإفلاس.

2.2 الحوكمة المصرفية الإسلامية

تنبع خصوصية الحوكمة المصرفية الإسلامية من ضرورة التواجد الفعال لهيئات الشرعية، و عليه تضيف الأبعاد الشرعية المنبثقة من الأبعاد العقائدية وفقه المعاملات الإسلامية ابعادا اكثر حضورا واقدمية من الحوكمة في المؤسسات المالية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الشرعية (النوباني، 2016، صفحة 19) و يقول محسن الخضيري: "أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته العقدية القائمة على العقيدة الإسلامية تضع لها قيودا ومحددات، وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقتهم بعضهم ببعض، أو علاقتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى" (الخضيري ، 1990، صفحة 145).

نلاحظ من خلال هذا التعريف للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعا ما إلى مفهوم حكومة الشركات، حيث يركز فيه على نقطتين هما:

- **العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالمنشأة:** وهو أساس قيام نظرية الحوكمة أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح.
- **دور مبادئ الشريعة الإسلامية** في تفعيل هذا العلاج، والمتمثلة أساسا في أربعة مبادئ في العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية.

3.2 المخاطر الائتمانية في المصرف الاسلامية

تعتبر المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي يواجهها المصرف، ولقد كانت محل اهتمام منذ القدم (gerard , 2000, pp. 7-8) ، وهي تتعلق بعدم إحترام العميل لالتزاماته المالية والتي غالبا ما تتعلق بتسديد قيمة الائتمان. وتعرف المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية بأنها " المخاطر التي تنشأ عندما يكوف على أحد أطراف الصفقة أن (في حالة عقد السلم أو الاستصناع) أو عليه أن يسلم أصولا (المرابحة مثلا)، قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة. أما في حالة المشاركة في الأرباح (المضاربة والمشاركة) فإن مخاطر الائتمان تأتي في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله" (السيسي ، صفحة 286). وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكن لدى المصرف المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة أو المضاربة. وبما أن عقود المراحبة هي عقود متاجرة، تنشا المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المتستفيد من التمويل والذي تعثر أداؤه في تجارته ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به (خان و حبيب ، 2003، صفحة 64).

3.الجانب التطبيقي

3-1 التحليل الوصفي للمتغيرات

يعتبر المتوسط الحسابي أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما في الدراسات القياسية باعتباره يدخل في حساب الكثير من المقاييس الاحصائية الأخرى كالتباين والانحراف المعياري، وسيتم تحديد

مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض بحساب أصغر قيمة وأعلى قيمة، وتحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي بحساب الانحراف المعياري لكل متغيرة.

من خلال إدخال بيانات عينة المصارف الإسلامية ومعالجتها ببرنامج STATA 13 تم استخراج النتائج الآتية:

الجدول (01): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
CRIS	52	.0247363	.0205376	.001146	.0742226
BCM	52	3.5	1.448461	2	7
BSZ	52	9.076923	1.747224	5	11
CBD	52	5.230769	1.292746	3	7
OCN	52	.4576923	.2780084	.2	.99
SSB	52	4.923077	1.044991	3	6
SZE	52	23.93204	1.690131	20.72501	26.32537

المصدر: مخرجات البرنامج STATA 13

1. **نسبة الديون المتعثرة (CRIS)**: يتبين من خلال جدول البيانات رقم 01 أن أصغر قيمة كانت لـ نسبة الديون المتعثرة (**CRIS**) هي 0.001146 وأن أعلى قيمة كانت: 0.0742226 بمتوسط حسابي 0.047363 وانحراف معياري 0.020537.

2. **عدد الاعضاء المستقلين بالمجلس (BCM)**: يتبين من خلال جدول البيانات رقم 01 أن أصغر قيمة كانت لـ عدد الاعضاء المستقلين بالمجلس (**BCM**) هي 2 ، وأن أعلى قيمة كانت 7 بمتوسط حسابي 3.5 وانحراف معياري 1.448461.

3. **عدد أعضاء مجلس(BSZ)**: يتبين من خلال جدول البيانات رقم01 أن أصغر قيمة كانت لـ عدد أعضاء مجلس (**BSZ**) هي 5، وأن أعلى قيمة كانت 11 بمتوسط حسابي 9.076923 وانحراف معياري 1.747224.

4. **عدد اللجان في مجلس الادارة (CBD)**: يتبين من خلال جدول البيانات رقم 01 أن أصغر قيمة كانت لـ عدد اللجان في مجلس الادارة (**CBD**) هي 3 وأن أعلى قيمة كانت 7 بمتوسط حسابي 5.230769 وانحراف معياري 1.292746.

5. **نسبة تركيز الملكية (OCN)**: يتبين من خلال جدول البيانات رقم 01 أن أصغر قيمة كانت لـ نسبة تركيز الملكية (**OCN**) هي0.20% وأن أعلى قيمة كانت 99% بمتوسط حسابي 0.4576923 وانحراف معياري 0.2780084.

6. **عدد أعضاء الهيئة الشرعية (SSB)**: يتبين من خلال جدول البيانات رقم 01 أن أصغر قيمة كانت لـ عدد أعضاء الهيئة الشرعية (**SSB**) هي 3 ، وأن أعلى قيمة كانت 6 بمتوسط حسابي 4.923077 وانحراف معياري 1.0443991.

7. **حجم المصرف(SZE)**: يتبين من خلال جدول البيانات رقم 01 أن أصغر قيمة كانت لـ حجم المصرف(**SZE**) هي 20.72501 وأن أعلى قيمة كانت 26.32537 بمتوسط حسابي 20.33002 وانحراف معياري 2.753079.

3-2 التحليل الاقتصادي لنتائج التحليل الوصفي للمتغيرات

من خلال جدول البيانات رقم 01 لأهم البيانات الاحصائية لمتغيرات الدراسة في المصارف الإسلامية، ويظهر المتغير التابع: معدل الديون المتعثرة أو المعدومة(**CRIS**)؛ يقدر بحوالي 2.7%، ومتوسط تركيبة لمجلس الإدارة (**BCM**) بنحو 3.5 وبالتالي، هناك عدد مقبول من الأعضاء المستقلين مما يزيد من استقلالية وشفافية المجلس ومن ثم فعالية حوكمة الشركات.

وفيما يخص عدد الاعضاء في المجلس (**BSZ**) فالمتوسط في المصارف الاسلامية محل الدراسة فهو 9 عضو وهو عدد يسمح من تكوين مجلس ادارة يكون فيه عدد معتبر من المدرين المستقلين مما يساعد في الاستقلالية والشفافية للمجلس ومنه فعالية حوكمة الشريكات.

بينما لجان المجلس (**CBD**) فمتوسط عدد اللجان في مجلس الإدارة في المصارف الإسلامية محل الدراسة فهو 5.23 لجان وهو يقارب عدد اللجان التي توصي بها قواعد حوكمة الشركات.

بالنسبة لمتغير تركز الملكية (**OCN**) فان المتوسط يقدر بحوالي 45% من مجموع الاسهم وهي نسبة لا تتعدى 50% ومنه عدم قدرة المساهمين الكبار على السيطرة على قرارات المصارف وتوجيهها نحو مصالحهم الخاصة، وهذ يساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة، ومن ثمة يؤثر ايجابا على ادارة المخاطر الائتمانية للمصارف محل الدراسة.

فيما يخص عدد هيئة الرقابة الشرعية (**SSB**) فهو يقارب 5 أعضاء وهو عدد يمكن من القيام والمراقبة لعمليات المصرف من ناحية القدرة وأيضا من ناحية العدد الذي يجعلهم لا يجدون صعوبة كبيرة في التفاهم من أجل إبداء قراراتهم من ناحية شرعية العمليات المصرفية.

3.3 الارتباط بين المتغيرات

إن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تسمح بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات والتي تتزايد حدتها بزيادة قيمة معامل الارتباط r أي بتزايد قوة الارتباط بين المتغيرين، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية. تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) لفحص العلاقة.

بالاعتماد على بيانات عينة الدراسة للمصارف الإسلامية تم استخراج مصفوفة الارتباط باستخدام برنامج STATA 13 وهي كالآتي:

الجدول رقم (02): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات –المصارف الاسلامية–

	CRIS	BCM	BSZ	CBD	OCN	SSB	SZE
CRIS	1.0000						
BCM	-0.1172	1.0000					
BSZ	-0.0143	0.6663	1.0000				
CBD	0.2417	0.6178	0.8340	1.0000			
OCN	-0.5111	-0.3360	0.0795	-0.2675	1.0000		
SSB	0.2763	0.6866	0.3470	0.5650	-0.8423	1.0000	
SZE	0.0401	0.3966	0.0381	0.2912	-0.7038	0.6735	1.0000

المصدر: مخرجات البرنامج STATA 13

يظهر من خلال الجدول رقم 02 بأن مصفوفة الارتباط تحمل النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغير التعثر المالي(**CRIS**) والمتغيرات المستقلة: عدد الاعضاء المستقلين بالمجلس (**BCM**)، وعدد اعضاء مجلس الادارة (**BSZ**)، ونسبة تركيز الملكية(**OCN**)؛ حيث قدر معاملات الارتباط على التوالي هي 0.1172-، 0.0143-، 0.5111-، وارتباط إيجابي مع عدد اللجان في مجلس الادارة (**CBD**) وعد اعضاء هيئة الرقابة الشرعية (**SSB**) وحجم المصرف (**SZE**)بمعاملات ارتباط على الترتيب 0.2763،0.2417، 0.0401.
- وجود ارتباط ايجابي متوسط بين عدد الاعضاء المستقلين بالمجلس (**BCM**) وعدد اعضاء مجلس الادارة **BSZ** وعدد اللجان المكونة للمجلس (**CBD**) وعدد اعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ حيث يقدر معامل الارتباط لكل متغير على الترتيب بـ 0.6178،0.6663، 0.6866 وارتباط عكسي ضعيف مع نسبة تركيز الملكية (**OCN**)؛ حيث يقدر معامل الارتباط بـ 0.3360-، بينما هناك ارتباط ايجابي ضعيف بين متغير الحوكمة: عدد الاعضاء المستقلين في المجلس(**BCM**) وحجم المصرف(**SZE**) ويقدر معامل الارتباط بـ 0.3966.

- حجم مجلس الادارة (**BSZ**) يرتبط ايجابيا مع كل المتغيرات للحوكمة ويكون ارتباط قوي مع عدد لجان المجلس(**CBD**) ويقدر بـ0.8340 بينما ارتباط ضعيف مع بقية المتغيرات، نسبة تركيز الملكية(**OCN**)، عدد اعضاء هيئة الرقابة الشرعية (**SSB**)، حجم المصرف (**SZE**)؛ حيث قدر معامل الارتباط لكل منهم على الترتيب بـ 0.07959، 0.3470 ، 0.0381.

- عدد اللجان في المجلس(**CBD**) برتبط ارتباطا ايجابيا متوسطا مع عدد اعضاء هيئة الرقابة الشرعية (**SSB**) بمعامل ارتباط قدره 0.5650 وارتباط ايجابي ضعيف مع حجم المصرف (**SZE**)؛ حيث يقدر معامل الارتباط بـ 0.2912، بينما يترتبط ارتباطا عكسيا ضعيفا مع نسبة تركيز الملكية، بمعامل ارتباط قدره 0.2675.

- نسبة تركيز الملكية (**OCN**) يرتبط ارتباطا عكسيا قويا مع كل من عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (**SSB**)، وحجم المصرف (**SZE**) بمعاملات ارتباط على الترتيب 0.8423-، 0.7038-.

- عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (**SSB**) يرتبط ارتباطا ايجابيا متوسط مع حجم المصرف (**SZE**) ويقدر معامل الارتباط بينهما بـ 0.6735.

4.3 نموذج الدراسة القياسية

لقياس أثر متغيرات الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية محل الدراسة، سيتم استخدام طريقة تحليل الارتباط الخطي المتعدد وفقا للمعادلة التي تم صياغتها وفق نموذج قياسي على شكل معادلة رياضية وفق أهداف وفرضيات الدراسة وذلك لدراسة أثر المتغيرات المستقلة: (تركيبة مجلس الادارة، حجم مجلس الادارة، لجان المجلس، تركيز الملكية، حجم هيئة الشريعة الإسلامية، حجم المصرف الإسلامي = (لوغاريتم مجموع الاصول) المتغير التابع مؤشر المخاطر الائتمانية والذي يعبر عنه بـ (التعثر المالي).حيث تعرف مكونات النموذج القياسي بالشكل الاتي:

$$\mathbf{CRIS_{it} = \alpha_0 + \beta_1 BCM_{it} + \beta_2 BSZ_{it} + \beta_3 CBDit + \beta_4 OCN_{it} + \beta_5 SSB_{it} + \beta_6 SZE_{it} + \varepsilon_{it}}$$

$\mathbf{CRIS_{it}}$: المتغير التابع الذي يوضح الديون المتعثرة.

$\mathbf{(\beta_1 - \beta_5)}$: معاملات المتغيرات المستقلة.

$\mathbf{BCM_{it}}$: عدد الاعضاء المستقلين في المجلس.

$\mathbf{BSZ_{it}}$: عدد المدرين في المجلس.

$\mathbf{CBD_{it}}$: عدد اللجان في مجلس الإدارة.

$\mathbf{OCN_{it}}$: نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين.

$\mathbf{SSB_{it}}$: حجم هيئة الرقابة الشرعية.

$\mathbf{SZE_{it}}$: حجم المصرف الإسلامي = لوغريتم مجموع الاصول.

$\mathbf{\varepsilon_{it}}$: الخطا العشوائي.

5.3 الدراسة القياسية

1.5.3 تقدير النموذج باستخدام نماذج البانل الثلاثة

$$CRIS_{i,t} = \beta_0+\beta_1 BCM_t+\beta_2 BSZ_t+\beta_3 CBD_{it}+\beta_4 ONC_{it} + \beta_5 SSB_{it} + \beta_6 SZE_{it} + \varepsilon_{i,t}$$

الجدول (03): تقدير النموذج باستخدام نماذج البانل الثلاثة

الفترة: 2009–2018 **مجموع مشاهدات البانل غير متوازن: 52 مشاهدة.**			
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الانحدار التجميعي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**	**نموذج التأثيرات العشوائية**
Constante	0. 2625587	0. 0158072	0. 2625587
BCM	-0. 0049964	-0. 0015461	-0. 0049964
BSZ	0. 0048937	-0. 0027256	0. 0048937
CBD	0. 0046294	-0. 0056877	0. 0046294
ONC	-0. 1220866	-0. 1587428	-0. 1220866
SSB	-0. 0162859	-0. 003369	-0. 0162859
SZE	-0. 0063896	0. 0066051	-0. 0063896
R- squared	0.7004	0.1838	0.1062
F- statistic	$F_{(6, 45)}$= 18	$F_{(6, 40)}$= 0.84	-
Prob (F-statistic)	0.0000	0.5473	-
Wald chi2			(6) 105.18
Prob (chi2)			0.0000

المصدر: مخرجات Stata 13.

2.5.3 الاختيار بين النماذج الثلاثة

أ- المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM): من خلال اختبار التجانس عن طريق استخدام اختبار فيشر (Fisher) المقيد على نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وفق الصيغة التالية:

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled})/(N-1)}{(1-R^2_{LSDV}/(NT-N-k)}$$

إذا قبلنا فرضية العدم فالنموذج تجميعي وإذا رفضناها فنموذج التاثيرات الثابتة هو الملائم.

$$H_0 : \beta_{0(i)} = \beta_0, \forall i \in [1, N]$$

$$F_{cal}\ (5, 40) = 9.25$$

$$F_{tab}(0.05 ; 5 ; 40)=2.449$$

F_{tab} المحسوبة أكبر من F_{cal}

الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بوجود نموذج التأثيرات الثابتة، F_{tab} المحسوبة أكبر من F_{cal}نلاحظ أن هذا ما تثبته قيمة الاحتمال (p-value) التي تساوي 0.0000.

الجدول (04): اختبار فيشر (Fisher) المقيد

F test that all u_i=0: F(5, 40) = 9.25	Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات Stata 13.

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' \left[\text{var}(\hat{\beta}_{FEM}) - \text{var}(\hat{\beta}_{REM}) \right]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

ب- الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM): من خلال استخدام اختبار Hausman، بالصيغة التالية:

الجدول (05): اختبار Hausman

```
. hausman fe .

                ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe           re         Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
         BCM |  -.0015461    -.0049964        .0034503               .
         BSZ |  -.0027256     .0048937       -.0076193        .0008853
         CBD |  -.0056877     .0046294       -.0103171        .0034328
         OCN |  -.1587428    -.1220866       -.0366562        .1590391
         SSB |   -.003369    -.0162859        .0129169        .0024009
         SZE |   .0066051    -.0063896        .0129946        .0051029
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =         1.61
                Prob>chi2 =       0.9518
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر: مخرجات Stata 13.

بالاعتماد على نتائج الجدول فقد أظهر اختبار Hausman أن قيمة الإحصائية التي لها توزيع كاي مربع وبدرجة حرية مقدارها 6 ومستوى معنوية 0.05 تساوي القيمة 1.61، والتي هي أقل من القيمة الجدولية (Chi2. d.f.) عند نفس درجة الحرية ونفس مستوى المعنوية والتي قدرت قيمتها بـ 12.591، وهذا ما تثبته قيمة الاحتمال (p-value) التي تساوي 0.9518 مما يشير إلى أن النموذج الملائم لبيانات البانل هو نموذج التأثيرات العشوائية.

3.5.3 تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

نقدر النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول (06): نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية

Random-effects GLS regression — Number of obs = 52
Group variable: banknum — Number of groups = 6

R-sq: within = 0.0045 — Obs per group: min = 4
between = 0.9003 — avg = 8.7
overall = 0.7004 — max = 10

Wald chi2(6) = 105.18
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

CRIS	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
BCM	-.0049964	.0022284	-2.24	0.025	-.009364	-.0006287
BSZ	.0048937	.0027471	1.78	0.075	-.0004905	.0102779
CBD	.0046294	.0030767	1.50	0.132	-.0014009	.0106597
OCN	-.1220866	.0184432	-6.62	0.000	-.1582345	-.0859386
SSB	-.0162859	.0055006	-2.96	0.003	-.0270668	-.005505
SZE	-.0063896	.0014568	-4.39	0.000	-.0092449	-.0035343
_cons	.2625587	.0434402	6.04	0.000	.1774175	.3476999
sigma_u	0					
sigma_e	.00864511					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات Stata 13، درجة حرية 5%.

من خلال نتائج الجدول فإن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قوية، وذلك من خلال معامل التحديد (R^2) والذي يساوي 0.7004، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 70.04% من التغيرات التي تحدث في مؤشر مخاطر الائتمانية (**CRIS**)، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى. كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الاحتمال (p-value) للإحصائية (Wald chi2) عند 6 درجات حرية تساوي 0.0000.

وبالتالي تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المتغيرات المستقلة عدد الأعضاء المستقلين في المجلس (**BCM**)، نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (**OCN**)، عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية **SSB** وحجم المصرف (**SZE**) والمتغير التابع مؤشر المخاطر الائتمانية (**CRIS**)، بينما المتغيرات عدد اعضاء مجلس الادارة (**BSZ**)، عدد اللجان في مجلس الادارة (**CBD**) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

أ- اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation):

لاختبار وجود هذا الارتباط من عدمه تم اللجوء إلى اختبار وولدريدج (Wooldridge).

الجدول (07): اختبار Wooldridge

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,        5) =      0.289
           Prob > F =      0.6141
```

المصدر: مخرجات Stata 13.

بما أن Prob > F = 0.6141 فإنه لا وجود لارتباط ذاتي

ب- إختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

نموذج التاثيرات العشوائية يناسب النماذج الخطية لبيانات البانل باستخدام المربعات الصغرى المعممة (GLS). لا تختبر ما إذا كان هناك عدم تجانس التباين، وبالتالي النموذج التقديري حسب نموذج التاثيرات العشوائية.

الجدول (08): تقدير نموذج التاثيرات العشوائية

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        52
Group variable: banknum                         Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.0045                         Obs per group: min =         4
       between = 0.9003                                        avg =       8.7
       overall = 0.7004                                        max =        10

                                                Wald chi2(6)       =    105.18
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000
```

CRIS	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
BCM	-.0049964	.0022284	-2.24	0.025	-.009364	-.0006287
BSZ	.0048937	.0027471	1.78	0.075	-.0004905	.0102779
CBD	.0046294	.0030767	1.50	0.132	-.0014009	.0106597
OCN	-.1220866	.0184432	-6.62	0.000	-.1582345	-.0859386
SSB	-.0162859	.0055006	-2.96	0.003	-.0270668	-.005505
SZE	-.0063896	.0014568	-4.39	0.000	-.0092449	-.0035343
_cons	.2625587	.0434402	6.04	0.000	.1774175	.3476999
sigma_u	0					
sigma_e	.00864511					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات Stata 13.

على ضوء هذه النتائج السابقة، نلخص النقاط التالية:

- العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قوية، وذلك من خلال معامل التحديد (R^2) والذي يساوي 0.7104، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 71.04% من التغيرات التي تحدث في مؤشر المخاطر الائتمانية (**CRIS**) والباقي يرجع إلى عوامل أخرى. كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الاحتمال (p-value) للإحصائية (Wald chi2) عند 6 درجات حرية تساوي 0.0000.
- بالنسبة للمتغيرات عدد الأعضاء المستقلين في المجلس (**BCM**) ونسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (**OCN**) وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعة (**SSB**) وحجم المصرف (**SZE**) فلها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، مما يعني أنها ذات أثر سلبي على المخاطر الائتمانية (**CRIS**) أي أنه كلما:

- زاد عدد الأعضاء المستقلين في المجلس (**BCM**) بوحدة واحدة تنخفض المخاطر الائتمانية بنسبة 0.49%.

- زاد نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (**OCN**) بوحدة واحدة تنخفض المخاطر الائتمانية بنسبة 12.2%.
- زاد عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعة (**SSB**) بوحدة واحدة تنخفض المخاطر الائتمانية بنسبة 1.62%.
- زاد حجم المصرف (**SZE**) بوحدة واحدة تنخفض المخاطر الائتمانية بنسبة 0.63%.

- بالنسبة للمتغيرتين: عدد الأعضاء في مجلس الادارة (**BSZ**) وعدد اللجان في مجلس (**CBD**) فليس لهما معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني أنه ليس لها أثر على مؤشر المخاطر الائتمانية (**CRIS**).

4. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية لما لهذه الإدارة من أهمية في الحفاظ على سيرورة المصرف وتحقيقه لأهدافه، والقدر كبير من الأرباح ممن يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني. ونجد أن الاعتماد الحوكمة في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية يعد من اكثر التوجهات أهمية بالنسبة لهذه المصارف، كما تم اختبار وتحليل العلاقة بين الحوكمة وادارة المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف الوطنية والعربية، وبعد عملية الاختبار تم الحصول على النتائج الأتية:

- **بالنسبة للفرضية الجزئية الأولى** والتي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركيبة مجلس الادارة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، تم قبول هذه الفرضية من خلال عينة الدراسة فإنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين في المجلس بوحدة واحدة تنخفض المخاطر الائتمانية بنسبة 0.49%.
- **بالنسبة للفرضية الجزئية الثانية** والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو إيجابي دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. تم رفضها، وذلك لأنه ليس لهما معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني أنه ليس لها تأثير على إدارة المخاطر الائتمانية حسب عينة مصارف الدراسة.

- **بالنسبة للفرضية الجزئية الثالثة** والتي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اللجان في مجلس الإدارة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، حيث تم رفضها حسب مصارف عينة الدراسة، وذلك لأنه ليس لهما معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني أن عدد اللجان في المجلس ليس له تأثير على إدارة المخاطر الائتمانية مصارف العينة.
- **بالنسبة للفرضية الجزئية الرابعة** والتي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركيز الملكية على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، فقد تأكد ذلك واثبتت صحة الفرضية لأنه بناءا على النتائج المتحصل عليها فان كلما زاد نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين بوحدة واحدة تنخفض المخاطر الائتمانية بنسبة 12.2%.
- **بالنسبة للفرضية الجزئية الخامسة** والتي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، فقد تأكد ذلك واثبتت صحة الفرضية لأنه بناءا على النتائج المتحصل عليها فان لحجم هيئة الرقابة الشرعية أثر ايجابي على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية حسب عينة الدراسة؛ بحيث كلما زاد عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعة بوحدة واحدة تنخفض المخاطر الائتمانية بنسبة 1.62%.

- تبين من خلال الدراسة غياب عنصر مهم من عناصر الحوكمة ألا وهو عنصر الإفصاح والشفافية والذي من بين أهم عناصره ضرورة نشر القوائم المالية السنوية بشكل منتظم ودوري في الموقع الإلكتروني للمصارف، والذي لا تلتزم به أي من المصارف محل الدراسة وتكتفي بنشر تقارير سنوية تتعلق بتطور رقم الأعمال والمساهمين وتطور أنشطتها المالية، ولا تتضمن كل المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها مختلف الأطراف ذات المصلحة بما في ذلك هيآت الرقابة والإشراف.
- لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الاسلامية لم يأخذ بالجدية اللازمة.
- نقص في تكوين الكفاءات خاصة التي لها قدرات باستخدام تكنولوجيات الحديثة في مجال الانظمة المعلوماتية الذي يساهم في التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها.

الاقتراحات: على ضوء نتائج الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات العامة كما يلي:

- على السلطات العليا إصدار مجموعة قوانين وتشريعات أكثر صرامة لإجبار المصارف على تطبيق مبادئ الحوكمة، ومراقبة تطبيقها من خلال ضرورة تقديم تقرير سنوي عن مدى الالتزام بهذه المبادئ.
- لابد من نشر ثقافة الحوكمة لدى أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من خلال عقد ندوات ومؤتمرات تشيد بدور مبادئ الحوكمة في تفعيل أداء المصارف والقوانين والتشريعات المنظمة لها، فرئيس مجلس إدارة المصرف الذي له معرفة واسعة بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة ويتمتع بسلوك أخلاقي حسن يمكنه أن يقود المصرف إلى العالمية ويمكنه أن يوسع قاعدة المستثمرين والزبائن على حد سواء.
- لابد من وضع دليل حوكمة للمصارف، ويجب على المصارف المساهمة بإعداد لوائح داخلية تضبط عملية تطبيق الحوكمة ومراقبتها.
- تكوين موظفي المصرف واستقطاب الكفاءات القادرة على استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الأنظمة المعلوماتية بالشكل الذي يساهم في التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها.

5. قائمة المراجع

1. أحمد محسن الخضيري . (1990). الإدارة في الإسلام. *وقائع ندوة رقم 21، معهد البحوث والتدريب،البنك الاسلامي للتنمية*. السعودية .
2. تشاركهام جوناثان. (2005). إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة. *المنتدى العالمي لحوكمة الشركات*.
3. صلاح السيسي . (بلا تاريخ). *الموسوعة المصرفية العلمية والعملية* (المجلد الجزء الثاني). مجموعة النبيل العربية.
4. طارق الله خان، و أحمد حبيب . (2003). *إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية*. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنوك الاسلامي للتنمية .
5. فريز خولة النوباني. (2016). *حوكمة الشركات المالية الإسلامية*. السعودية: كرسي سباك للدراسات الأسواق المالية.
6. gerard , p. (2000). *La Gestion De Risque Du Crédit ET La Stabilité Du Système Financier International.* canada: HEC.